

السيد/ رئيس المؤتمر
السيدات والسادة الحضور الكريم

إنه لمن دواعي الفخر وعظيم السرور أن أحظى بشرف تمثيل حكومة جمهورية مصر العربية وإلقاء كلمتها في هذا المؤتمر الذي يعد بحق محفلاً عالمياً وملتقى دولياً لتبادل الخبرات والأفكار والوقوف على كل ما هو جديد في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد).

السيد رئيس المؤتمر،،
الحضور الكريم،،

إن ما شهده العالم على مدار العقود القليلة الماضية من تزايد كبير وتنام ملحوظ في عدد اتفاقات الاستثمار لدوليه المبرمة، يعد دليل دامغ على أهمية الدور الذي باتت تلعبه تلك الاتفاقات في حماية الاستثمارات.

السيدات والسادة،،

أن مصر تحظى بمقومات هائلة تؤهلها لتتبوأ مرتبة الصدارة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي سبيل تحقيق تلك المرتبة فقد انتهجت مصر توجهاً طموحاً يقوم على دعم السياسات القانونية والأطر الداعمة لمناخ الاستثمار. وليس لي الحضور الكريم أن أوضح الإجراءات الفاعلة التي قامت بها الحكومة المصرية والخاصة باتفاقات الاستثمار على النحو التالي:

- أبرمت الحكومات المصرية المتعاقبة نحو (111) اتفاقاً، دخل منها الى حيز التنفيذ (74) اتفاقاً بدء ابرامها منذ عقد السبعينات من القرن العشرين وهي مثل غالبية الاتفاقات على مستوى العالم بحاجة الى الاصلاح والتحديث.
- كما حرصت الدولة على إقامة علاقة تعاون ثرية ومفيدة مع منظمات دولية معنية واهمها (الأنكتاد) للمساعدة في إعداد وتنفيذ برنامج لتطوير اتفاقات الاستثمار الدولية والتي انتهت بوضع نموذج استرشادي رائد لاتفاقات تشجيع وحماية الاستثمار الثنائية عام 2007 والذي خضع لعمليات التحديث حتى عام 2015 والذي روعي فيه جميع المستجدات الدولية ليكون أكثر توازناً بين المستثمر والدولة المضيفة، واقوى ارتباطاً بأهداف التنمية المستدامة.
- وقد عكفت الدولة على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتهيئة الإطار التشريعي الملائم لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي وربطه بتحقيق التنمية الشاملة وتحفيز القطاع الخاص ليضطلع بدوره في تحقيق التنمية المجتمعية وذلك من خلال قانون الاستثمار الجديد رقم (72) لسنة 2017 والذي نحن بصدد اصدار لائحته التنفيذية.

- ونعمل حالياً على مراجعة النموذج الاسترشادي لاتفاق تشجيع وحماية الاستثمار ليتوافق مع قانون الاستثمار الجديد ورؤية مصر للتنمية 2030.
- بعدها يتم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من تعديل واعاده التفاوض استنادا لتوصيات مراجعه تلك الاتفاقات التي تمت بالتعاون مع الانكتاد، لجبر ما نتج من آثار سلبية للاتفاقات التي دخلت حيز النفاذ وأوجدها قصور قد شاب.

واخيرا وليس اخرا

اشكر القائمين على منظمه الانكتاد لدعمهم المستمر لمصر في جهودها لتحديث اطرها القانونية بالشكل الذي يؤدي الى خلق جيل جديد من سياسات وقواعد الاستثمار التي تتسق مع التطورات المستمرة في نظام الاقتصاد العالمي.

وفى الختام

لا يسعني في هذا المقام الرفيع إلا أن أتقدم لكم جميعاً بعظيم الشكر والامتنان لرحابة الصدر في الاصغاء لكلمتي.